قضايا سياسية

اسم المقال: تجاذب السلطة وضمور الدولة...دراسة حالة النزاع في السودان عام 2023
اسم الكاتب: م.م. داليا عادل شيت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7634
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تجاذب السلطة وضمور الدولة.. دراسة حالة النزاع في السودان عام 2023▽

Attraction of Authority and State atrophy: study of the conflict situation in Sudan in 2023

م.م. داليا عادل شيت* Dalya Adil Sheet

الملخص:

ان النزاع المسلح في السودان لم يغادر تاريخ الدولة، الا ان ما يميز هذا النزاع انه دشن موجة ثانية من محاولات شق وحدة الدولة، وكرس تغيب حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بصورة كلية، فضلاً عن انه وضع مستقبل الدولة لحالة حرب مفتوحة وفوضى قد لا تتعافى منها، لاسيما وان النزاع نتيجة دائرة مفرغة بين هشاشة الدولة والسعي الى السلطة وفق حسابات الحرب التي تميز القوى السياسية والعسكرية المنخرطة في النزاع، وهذا بحد ذاته مشهد ينعش الفوضى ويؤدي الى استدامتها.

وما يعزز ذلك المشهد ايضاً ان كل طرف في النزاع لم يكن يدرك اهمية الدولة وان حالة الحرب هي تدمير بشري ومادي لمقوماتها، لسبب بسيط هو ان الدولة منهارة من الاساس، فليس هناك وظيفة تستطيع القيام بها، بل هي عاجزة امام اي محاولة للبقاء، مما استدعى الاطراف الى السعي وراء هدف الحاق الهزيمة بالآخر عسكرياً، في ظل صعوبة الاندماج امام حالة اللاتماثل بين الجيش من جهة وقوات الدعم السريع من جهة اخرى، وفي ظل غياب الحسابات الوطنية، وغياب تحقيق معايير النصر والهزيمة بالمعنى الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: السودان، قوات الدعم السريع، الجيش الوطني، نزاع السلطة، ضمور الدولة.

Abstract:

The armed conflict in Sudan has not left the history of the state, but what distinguishes this conflict is that it launched a second wave of attempts to split the unity of the state, and perpetuated the absence of a state of political, economic and social stability, in addition to placing the future of the state in a state of open war and chaos from which it may not recover, especially The conflict is the result of a vicious circle between the fragility of the state and the

▽ تاريخ التقديم : 2024/7/11 تاريخ القبول: 2024/8/11 تاريخ النشر: 2024/9/30

* فرع السياسة العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل. Dalya.Adil88@uomosul.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

pursuit of power according to the calculations of war, which characterizes the political and military forces involved in the conflict, and this in itself is a scene that revives chaos and leads to its sustainability.

What also reinforces this scene is that each party to the conflict did not realize the importance of the state and that the state of war is the human and material destruction of its components, for the simple reason that the state is collapsed from the ground up, as there is no function that it can perform, but rather it is helpless in the face of any attempt to survive, which necessitated The parties seek to pursue the goal of defeating the other militarily, in light of the difficulty of integration in the face of the state of asymmetry between the army on the one hand and the Rapid Support Forces on the other hand, and in light of the absence of national accounts, and the absence of achieving the criteria of victory and defeat in the true sense.

Keywords: Sudan, Rapid Support Forces, National Army, power conflict, state atrophy.

المقدمة:

ان المتتبع لتاريخ السودان منذ استقلاله وحتى الان، يجد بان النزاع يعد سمة بارزة ومميزة لتاريخه، فهو (أي النزاع) ليس وليد اللحظة، بل يضرب بجذوره العميقة في تاريخ الدولة، وهو نزاع يمتاز بالحدة والتنوع، أسهمت فيه عوامل عدة خارجية منها وداخلية، فضلا عن غياب الحقيقة الاساسية التي شكلت عدم استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حقيقة دور الحقب السياسية المتتالية تحت السلطة العسكرية في أعاقة الدولة السودانية عن اتجاه التطور والتقدم التنموي، وتعميق إشكالية البناء، ما أدى لضمور الدولة في عمليات التنمية ثم لينعكس ذلك مرة أخرى في إشعال النزاعات والحروب في وسط البلاد ولاسيما في عهود الانظمة العسكرية التي استحوذت على السلطة وتجاذبت عليها بدوافع تمييزية محضة، الأمر الذي ادى الى قيام هذه النزاعات احتجاجاً على التوزيع غير العادل للثروات وادوات التنمية.

أهمية البحث: ينبع البحث من اهمية مفادها ان دراسة النزاعات المتكررة في السودان يعطي تفسيراً منطقياً لفشل الدولة وتفككها وعجزها عن اداء وظائفها الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تكون عرضة لتكرار حالة الحرب الداخلية مرة اخرى.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هدف البحث: يهدف البحث الى تفسير النزاعات الداخلية في السودان وانعكاسها على استقرار الدولة وفشلها في اداء وظائفها الأساسية، وتحليل الظواهر والاحداث للوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في توقع لمستقبل الحرب في السودان وما يمكن ان تؤول اليه الاحداث.

اشكالية البحث: تتمحور الاشكالية في تساؤل رئيس مفاده: كيف يؤدي تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي للدولة إلى تأجيج النزاعات على السلطة؟ لاسيما بوصفها دولة تتداخل فيها ممارسة السلطة بين السياسي والعسكري، ومن تلك العلة تنبع عدة تساؤلات:

- ما هي بنية النظام السياسي في السودان وكيف نشأت نزاعات السلطة؟
- لماذا تتداخل حدود السياسي والعسكري في السودان؟
- هل للنزاع تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية؟
- ما هو مستقبل الدولة حسب مشاهد الوضع الراهن؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية تقوم على علاقة طردية مفادها انه كلما كان هناك ضمور لدور الدولة وضعفها في أداء وظائفها أدى ذلك الى قيام النزاعات العسكرية وان النزاعات العسكرية المستمرة بدورها تؤدي الى فشل الدولة المتكرر، لذا فان الطرح الامثل كمخرج لاشكالية النزاع في السودان يتمثل في إعادة الفصل ما بين السياسي والعسكري، مما ينعكس ايجابياً على تحقيق استقرار سياسي، ومن ثم الاتجاه نحو بناء الدولة الديمقراطية، بعيداً عن الانقلابات العسكرية، والحروب الاهلية.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعين الباحث على التفسير للإشكاليات والظواهر السياسية، وفهم الظاهرة واستخلاص سماتها، كما تم استخدام منهج التحليل النظمي الذي يفيد في تحليل الاحداث المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً، فضلاً عن منهج الاستشراف المستقبلي المشروط الذي يفيد في تحديد اتجاهات الاحداث وتحليل المتغيرات المتعددة التي يمكن ان يكون لها تأثير على مسار الاحداث في المستقبل.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وأربع محاور فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات نهاية البحث، يتناول المحور الاول: الانقلابات العسكرية وبنية النظام السياسي في السودان، ويوضح المحور الثاني: حالة التداخل الراهن ما بين السياسي والعسكري في السودان، ويبين الثالث: تأثير النزاع وغياب وظائف الدولة، ويعطي الرابع: مشاهد احتمالية لمستقبل الدولة في السودان.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولاً: الانقلابات العسكرية وبنية النظام السياسي في السودان

ان الانقلابات العسكرية في السودان ترتبط ببنية النظام ومعادلاته السياسية وفواعله، وما إذا كانت هذه المعادلات تستطيع القيام بمهام تسلّم المدنيين كامل السلطة وتحقيق مسار ديمقراطي يستطيع الاستجابة بفاعلية لعملية التطوير البنيوي للدولة السودانية بحيث تنتقل من حالة ما قبل الدولة المؤدية الى الانقلابات العسكرية، التي تؤدي بها الانتماءات الاولية (العرق والدين) العنصر الحاسم في التفاعلات الى حالة الدولة، بمعنى بلورة عقد اجتماعي متفق عليه اساسه المواطنة.

وبالعودة الى التاريخ فقد شهد السودان منذ استقلاله حالة من عدم الاستقرار السياسي ومر بعدد من الانقلابات، تعاقبت على حكمه ثلاثة انظمة عسكرية ما بين السلطوية والشمولية دام حكمها نصف قرن من الزمن، فجاء الحكم العسكري الاول نتيجة للانقلاب الذي قاده "ابراهيم عبود"، في عام 1958 ضد حكومة ائتلاف ديمقراطية ليبرالية مكونة من حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي، نتج عنه تشكيل نظام سلطوي (قرر من خلاله حل الأحزاب السياسية والجمعيات وإيقاف اصدار الصحف) تمثل في المجلس العسكري الاعلى الذي حكم البلاد حتى نهايته في عام 1964، اما الانقلاب الثاني فقد جاء من قبل القيادات الوسطى في الجيش المتأثرة بالتجربة الناصرية (ثورة الضباط الاحرار) ودعوتها للاشتراكية والقومية العربية، بمشاركة الحزب الشيوعي والقوميين العرب، وقد قاد الانقلاب "جعفر محمد نميري" والذي استمر حكمه لمدة 16 عاماً، الى ان جاءت انتفاضة عام 1985 والتي اطاحت بنظام (نميري)، والذي لم تتمكن القوى السياسية المدنية من بعده من التوحد والاتفاق، وشهدت الاحزاب السودانية انقسامات واختلافات مما سبب عدم الاستقرار وتفشي الفساد، الامر الذي مهد الى وقوع الانقلاب الثالث عام 1989، بزعامة "حسن الترابي"[1]، والذي كان بقرار وتدبير من الحركة الاسلامية السودانية (جبهة الإنقاذ الوطني) بزعامة عمر حسن البشير، وخلافاً للانقلابين السابقين الذين ظلت فيهما

[1] () حسن الترابي: مفكر وزعيم سياسي إسلامي سوداني، تعرّف أثناء دراسته في جامعة الخرطوم على فكر جماعة الإخوان المسلمين، فانضم إليها وأصبح من زعماء الإخوان في السودان سنة 1969، لكنه انفصل عن الجماعة فيما بعد واتخذ سبيله مستقلا، عين وزيرا للعدل 1981، فمستشارا لرئيس الدولة للشؤون الخارجية 1983، وصار في عام 1988 نائبا لرئيس الوزراء الصادق المهدي ووزيرا للخارجية في حكومته الائتلافية، انتخب عام 1996 رئيسا للبرلمان السوداني في عهد "ثورة الإنقاذ"، كما اختير أمينا عاما للمؤتمر الوطني الحاكم عام 1998، وأسس إثر مغادرته الحكم سنة 1999 "المؤتمر الشعبي" وأصبح أمينه العام. للمزيد ينظر: موسوعة الجزيرة، حسن الترابي.. المفكر والمجدد والسياسي السوداني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المؤسسة العسكرية مركز النظام الحاكم، فان السلطة الحقيقة في حالة انقلاب (جبهة الإنقاذ الوطني) كانت في يد قيادة التنظيم الإسلامية التي تسللت الى المؤسسة العسكرية[1].

بموجب ذلك امتازت النزاعات السودانية بطبيعتها المعقدة والاستقطاب السياسي الحاد الذي تنتجه مع استمرار العجز في استيعاب التنوع والتعدد بتركيبته المتشابكة، فهي اقرب الى ان تكون نزاعات هويات ناتجة عن المشاكل الاثنية والدينية التي ظلت مكبوتة لفترة طويلة، وهي تبرز لتعبر عن نفسها بالعنف الذي يهدد الدولة بالتجزئة والتفتت وربما بالانهيار التام بسبب الصراع على السلطة ومصادر الثروة[2].

لقد كان التهميش والانقسامات العميقة من بين الدوافع الاكثر الحاحاً للصراع، حيث تكون هذه الانقسامات اكثر عرضة للتسيس والتصعيد الى صراع عنيف، لاسيما اذا استغلتها الجهات السياسية، ولذلك فان ما يعيشه السودان هو حالة تفكك دولة وليس ازمة حكم بالمعنى المتعارف عليه، فهو يعيش تراجع في بنية الدولة القومية منذ ان اعتلت (جبهة الإنقاذ الوطني) قمة الهرم نهاية القرن العشرين، فمنذ ان امسكت بزمام السلطة عام 1989 بدأت في ايجاد وتقنين الضعف المؤسس للدولة السودانية عن طريق التمكين، مما افقدها نفوذها الداخلي والخارجي ايضاً، ليفقد بذلك النظام الاتساق بين الدولة والسلطة، واختلال التوازن القائم في الادارة، كما تعززت الصراعات الاثنية لتعمق بدورها من حالة التفكك في الدولة السودانية[3].

وعلى الرغم من ان السودان لم يعرف مشروعاً وطنياً محل اجماع بعد الاستقلال، الا ان بنية الدولة بقيت هشة بفعل الصراعات الحزبية وتدخلات الجيش في السياسة، وسط تخلف اقتصادي وتنموي، هذا وان تجربة الانقاذ فاقمت من المشكلات الموجودة اصلاً، كما اضفت المزيد من التعقيدات على الازمة السودانية بفعل حمولتها الايديولوجية، فعلى سبيل المثال ان الحرب الاهلية في جنوب السودان والتي كانت ذات طابع سياسي وعرقي وديني، حركتها الفوارق التنموية والتهميش السياسي والاقتصادي، اتخذت بعداً دينياً وصراعاً وجودياً على الهوية بعد ادخالها لمفهوم (الجهاد) في الحرب ضد المتمردين، مما ادى الى تدويلها وكانت النتيجة اضطرار جبهة الانقاذ الى الدخول في اتفاقية سلام سنة 2005، تحت ضغوط غربية كثيفة ادت الى فقدان السودان لوحدته الترابية وتقسيم البلاد بانفصال الجنوب عام

---

[1] خالد التيجاني نور، "الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل"، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية**، العدد 3، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص20.

[2] المصدر نفسه، ص14.

[3] بدر الدين امام، **السودان واشكالية البناء وعدم الاستقرار**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2017)، ص ص17_18.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2011، غير ان هذه التضحية بوحدة البلاد لم تؤد الى تحقيق السلام بل ساهمت في اعادة انتاج الحرب الاهلية تحت الدواعي نفسها في جنوب البلاد وشرقها[1].

وقد شهد حكم "عمر حسن البشير" ايضاً محاولات انقلابية عديدة لم تنجح في الاستيلاء على السلطة، حتى اندلعت احتجاجات عام 2018، والتي بدأت بتظاهرات محدودة، ثم امتدت لتشمل جميع انحاء البلاد، مطالبة برحيل النظام[2]، مما اصاب البشير حالة من الارباك دفعته الى اصدار مجموعة من القرارات المتضاربة فقد اعلن فرض حالة الطوارئ، وحل حكومة الوفاق الوطني، وحل حكومات الولايات، وتشكيل حكومة جديدة، واختيار ضباط جيش في مناصب الولاة، وفي الوقت نفسه دعا المحتجين للحوار كما دعا البرلمان الى تأجيل النظر في التعديلات الدستورية المطروحة والتي تمهد له الترشح للرئاسة[3].

كما حاول الحفاظ على بقاء نظامه من خلال لجوئه الى شبكات المحسوبية لتفريق الوحدات الامنية وذلك من اجل التقليل من خطر وقوع انقلاب من قبل جيش موحد، فقد اتبع سياسة (فرق تسد)، للحد من التهديد العسكري، حيث عمل على وضع نظام من الضوابط والتوازنات بين الوحدات، الامر الذي ادى الى خلق تنافس وصراع شديد على النفوذ، مما ادى الى خلق خصومات عميقة بين الوحدات الامنية، وعمل على دعم الميليشيات القبلية في اطراف البلاد من خلال تسليحها لكي تقف ضد الجماعات المسلحة المعادية لنظامه، بيد ان انتشار مثل هذه الجماعات قد عمل بدوره الى عدم اقتصار استخدام القوة والعنف على الجهات الرسمية بل امتد الى فئات اخرى كثيرة، وفي عام 2019 استجابت المؤسسة العسكرية لمطالب الحراك وقامت بعزل البشير وبدء الفترة الانتقالية ليطوي السودان بذلك صفحة حكمه التي استمرت 30عام[4].

لقد فرضت طريقة وتوقيت خروج البشير من السلطة اشتراك مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في ادارة البلاد في مرحلة انتقالية ممتدة، كما وتعد التجربة السودانية مثالا لتقاسم السلطة الشامل والذي يستهدف دمج اكبر عدد من الفاعلين في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي، فتقاسم السلطة

---

(1) خالد التجاني نور، مصدر سبق ذكره، ص21.

(2) احمد سليمان ابكر، "حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ما بين الديمقراطية والسلطوية"، **مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل**، العدد 17، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، ص93.

(3) احمد الشوري ابو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان.. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2019_ 2020"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد8، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020)، ص11.

(4) احمد سليمان ابكر، مصدر سبق ذكره، ص93.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الذي تشهده البلاد منذ عام 2019 قائم على شراكة تجمع (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوى اعلان الحرية والتغيير وعدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة)، ان هذا النمط لتقاسم السلطة قدتم تأسيسه وفق مسارين: الاول مسار مؤسسي كان في اب 2019، عبر تأسيس شراكة بين الفاعلين العسكريين والمدنيين من خلال توقيع الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى اعلان الحرية والتغيير، اما المسار الثاني والذي يعتبر مسار اثني اقليمي والذي بدا في عام 2020 بتوقيع اتفاق جوبا للسلام بين حكومة السودان الانتقالية وعدد من الفصائل المسلحة في مختلف الاقاليم السودانية، وبذلك من الممكن القول ان خريطة القوى السياسية في السودان اتسمت بالتعقيد والتشابك[1].

لقد كان نموذج تقاسم السلطة فرصة كبيرة لإنجاح الانتقال السياسي المعقد في السودان من خلال انهائه عددا من الصراعات الممتدة على الاخص في غرب البلاد وجنوبها، واسهامها في بناء توافق عام بشأن اجراءات المرحلة الانتقالية والحد من فرص عودة نظام الانقاذ، الا انه في الوقت نفسه يحمل هذا النموذج تحديات عديدة للمسار الانتقالي أبرزها اطالة امد المرحلة الانتقالية، واكسابها المزيد من التعقيد في اجراءات تنفيذها، وعدم شمول التوافقات لبعض الحركات والفصائل المسلحة الاكثر تأثيراً[2].

وفق ذلك كانت جميع الانظمة العسكرية التي امسكت بزمام السلطة محكومة بدوافع عنصرية محضة، كما انها اسقطت الشرعية الشعبية فيها كنظم ديمقراطية وهو الامر الذي افقدها الاتجاه صوب الديمقراطية، فغيابها شكل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فان القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع والذي اندلع في منتصف ابريل من عام 2023، بسبب هجوم قوات الدعم السريع على الجيش السوداني ونتيجة الازمات الداخلية التي تعيشها الخرطوم، وعدم الاستقرار الامني والسياسي، ما هو الا امتداد لتوازن استراتيجيات القوى المعقدة التي اثرت في الواقع السياسي للسودان منذ استقلاله حتى الوقت الراهن[3]، بحيث توصف الازمة الوطنية التي يعاني منها السودان بكونها مازق تاريخي، وتعاني من جدلية في التركيب، فالسودان مازال يفتقر لوجود مشروع وطني جامع، بسبب بقاء العديد من قضايا التأسيس عالقة بلا اتفاق حولها، فضلا عن حالة الانقسام المستدام في الواقع السوداني

---

(1) احمد امل محمد، "تقاسم السلطة الشامل واثره على الانتقال السياسي في السودان"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد 14، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022)، ص230.

(2) احمد امل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص223- 225.

(3) سيد صديق، ثورات منسية الصورة الاخرى لتاريخ السودان، متاح على الرابط:

https://revsoc.me/wp-content/uploads/2023/04.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والتي كانت السبب في عرقلة التوافق الوطني، بسبب النظرة المحدودة لمقومات الدولة الوطنية السودانية، كما كان عجز النخبة عن خلق اطار جامع يحتوي كل الفئات من مواطني السودان دور في الازمة[1].

وبغض النظر عن السبب المباشرة للنزاع الا انه لا يمكن فهمه بمعزل عن التحديات والاشكالات التي يعاني منها السودان، والتي من ابرزها تعثر عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث اخفقت نخب ما بعد الاستقلال من بناء دولة وطنية ديمقراطية تستند الى اسس ومبادئ المواطنة، وتكون قادرة على استيعاب التعددية المجتمعية (العرقية والقبلية والدينية والجهوية) والتي يمتاز بها المجتمع السوداني، وتحويلها الى مصدر قوة واثراء بدلا من ان تكون مصدرا للنزاعات والحروب، ومن ضمن التحديات تمدد الدور السياسي للجيش فمن الملاحظ انه منذ استقلال السودان عام 1956 وحتى عام 2023، حكم العسكريون البلاد مدة تتجاوز 55 عاما، وهو الامر الذي كرس من ظاهرة تسيس الجيش، فضلاً عن كثرة الانقسامات في صفوف النخب السياسية وعجزها الدائم عن بناء حد ادنى من التوافق الوطني، وقد كان للاختلافات والتناقضات بين المركز والاطراف، احد ابرز التحديات فتاريخيا تسيطر النخبة النيلية على مفاتيح السلطة والثروة، وهو الامر الذي عمق من حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمناطق عديدة من السودان، كما اسهم في ظهور حركات التمرد المسلحة وعمل على تغذية الحروب الاهلية والصراعات الممتدة[2].

بالمقابل حكمت الخرطوم حكومة انتقالية مدنية عسكرية مكونة من مجلس سيادة من 11 عضو، خلال فترة 39 شهراً، يرأس مجلس السيادة شخص عسكري في 21 شهراً الاولى والتي كان مقرراً ان تنتهي في تشرين الاول 2021، اما الـ18 شهراً المتبقية فيرأسها عضو مدني، الا ان ذلك لم يتحقق اذ اطاح الجيش بالحكومة في انقلاب عام 2021، وقد وقعت هذه الاحداث في سياق التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في اكتوبر عام 2020، وذلك عندما وافقت الحكومة الانتقالية والعديد من الجماعات المسلحة في جميع انحاء السودان على العدالة الانتقالية، ونزع السلاح ودمج الحركات المسلحة في قطاع الامن الرسمي، وتقاسم السلطة مع الجماعات المتمردة، وعدة ضمانات اقتصادية[3].

---

(1) خالد التيجاني نور، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) حسنين توفيق ابراهيم، الحرب في السودان سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على رابط الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/20918.aspx

(3) لورين موني واخرون، **دعم الانتقالات السياسية السلمية: اتجاهات الصراع الرئيسية والدروس المستفادة لتعزيز السلام**، (واشنطن: المعهد الجمهوري الدولي، 2023)، ص5.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لكن انعدام الثقة بين المدنيين والعسكريين على نطاق واسع في النخبة السياسية الموجودة في البلاد أدى الى ابطاء التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام، وتعثر فرص الانتقال الى مرحلة من الاستقرار نتيجة الديناميات السياسية المعقدة والخصومة بين الاحزاب من يمثل النخبة المدنية وبين الجيش والجماعات المسلحة، حيث تساهم الاحزاب السياسية المنقسمة والاقصائية والتكتيكات القمعية للجيش في الامتعاض من قادة البلاد[1].

وبعد استعراض ما سبق عبر رؤية شاملة للوضع في السودان يمكن بناء تحليل يعكس تعقيد الأوضاع والتحديات التي تواجهها البلاد وأول تلك التحديات بناء الدولة، والفشل في الوصول الى دولة وطنية ديمقراطية تستند إلى مبادئ المواطنة ويعزى ذلك إلى النخبة السياسية وعدم قدرتها على تحقيق التوافق الوطني، وتعثر العملية الديمقراطية والقدرة على استيعاب التعددية المجتمعية مما أسهم في زيادة الانقسامات، كذلك فان استمرار تداول السلطة بين النخبة السياسية والجيش يعكس تسيس الجيش ويعقد المشهد السياسي، بمعنى ان الانقسامات في النخبة السياسية وعجزها يعزز الدور السياسي للجيش ويقوي ظاهرة تسيسه، ويؤدي بالنتيجة الى عرقلة التقدم نحو السلام والاستقرار.

ثانياً: حالة التداخل الراهن ما بين السياسي والعسكري في السودان.

ان واقع ما يعيشه الوطن العربي من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، انما يعكس تطلعات الشعوب تجاه نظم حكم ديمقراطية، تحترم القانون ومبادئ المواطنة وحقوق الانسان وكرامته وفي ظل محاولة تحقيق هذه الاهداف تنامى الاهتمام بقضية دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الديمقراطية المأمولة، على الاخص مع وجود اختلافات حول حدود هذا الدور، ما بين المطالبة باستمراره او تقليص حدوده، وهنا برز اتجاهان رئيسان: الاتجاه الاول وهو اتجاه تقليدي والذي امن بمبدأ حيادية المؤسسة العسكرية في المجال السياسي وان يكون حدود وظيفتها هو الالتزام بالدفاع عن الوطن، اي الفصل بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، وبهذا تصبح المؤسسة العسكرية احدى مؤسسات الدولة والتي يتعين عليها الالتزام بتنفيذ مقررات السلطة المدنية، اما الاتجاه الثاني فقد انتقد الاتجاه التقليدي واكد على اهمية دور المؤسسة العسكرية على الاخص في اوقات الحروب والصراعات معترفاً بصعوبة الالتزام بالسيادة المدنية، وهناك من يرى بوجود توافق ونوع من التكامل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاخرى، وبحسب هذه النظرة فانه ليس الفصل التام بين المؤسسات العسكرية والمدنية هو العامل الرئيس

(1) لورين موني واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص74.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الذي يقلل من احتمالات تدخل العسكريين في شؤون الحكم وانما قدرة المواطنين والنخبة السياسية بشقيها (المدني والعسكري)، على التوافق بشان عملية صنع القرار السياسي، واذا ما حاولنا ان نحدد العلاقة بين المدني والعسكري بشكل اكثر تنظيماً من خلال تقاسم المسؤوليات بحيث تكون السلطة المدنية مسؤولة عن بعض جوانب سياسة الدفاع الوطني ومسيطرة على القوات المسلحة، في حين يتولى القادة العسكريون مسؤوليات وظيفية، ويتم ذلك عبر تقاسم المسؤوليات والتوافق في اراء السلطة المدنية والعسكرية داخل نظام يتمتع بالمرونة والديناميكية[1].

ان الطرح التقليدي لأسباب الانقلابات ودوافعها عادة ما يتم ارجاعها الى طبيعة المؤسسة العسكرية، ورغبتها في حماية مصالحها و اوضاعها، الا ان مثل هذا السبب لا يتوافق مع التجربة السودانية، فلقد مثل تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي امتداداً للعملية السياسية، وذلك من خلال الاشتراك بين المدنيين والعسكريين او عبر دعوة من السياسيين المدنيين، كما ان تكرار الانقلابات في ظل مرور السودان بثلاث تجارب للحكم الديمقراطي وثلاثة اخرى للحكم العسكري تعكس لنا ظاهرة (الباب الدوار)، والتي تعني توالي الحكم الديمقراطي والعسكري تباعا، حيث شهد السودان حكما ديمقراطياً في الفترة من 1956- 1958، ومن 1965_ 1969، ومن 1985- 1989، اعقب كل منها حكم عسكري في الفترة من 1958_ 1964، ومن 1969_1985، ومن 1989_ 2019، مع ملاحظة ان فترات الحكم الديمقراطي كانت اقصر في المدة مقارنة بالحكم العسكري[2].

ويبدو ان الهدف العام الذي كان يسعى اليه الشعب السوداني هو ان يصبح مجلس السيادة مدنياً صرفاً، وان تصبح الحكومة مدنية والبرلمان الذي سينتخب كذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وهذا لا يمكن تحقيقه مع وجود قوات مسلحة متعددة داخل البلاد، فوجود أكثر من تشكيلة مسلحة يمكنه في اي وقت من ان يهدد المسار الانتقالي السلمي ومخرجاته، وهي مسالة تعارض الهدف الذي يتوخاه الجميع، فالأصل هو ان تندمج هذه التشكيلات المسلحة كلها، وعلى راسها قوات الدعم السريع في الجيش السوداني، وبعد ذلك يتم تسليم السلطة للمدنيين[3].

---

(1) اسراء احمد اسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في السودان**، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، 2021)، ص4.

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) سيدي احمد ولد الامير، معركة الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الدلالات والسياق، متاح على رابط الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5615.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبسبب الوتيرة المتغيرة بسرعة الاحداث وما يرتبط بها من عدم اليقين بشان طبيعة النظام السياسي القادم بما في ذلك استقرار الحكومة القائمة او استقرار اي تحالف معارض، فيكون هناك خطر متزايد من اندلاع الصراع اثناء عملية الانتقال السياسي، لان التنافس على السلطة في وقت يشوبه عدم اليقين وضعف السلطة المركزية والعلاقات غير المستقرة بين المدنيين والعسكريين، يمكن ان تزيد من احتمالية تصاعد الخلافات السياسية الى العنف نظرا لان الجهات الفاعلة في الصراع تضع شروطا جديدة (من يحصل على ماذا ومن يجلس على طاولة المفاوضات، وبذلك يكون هناك خطر متزايد من ان يلجأ الفاعلون الى العنف لفرض مطالباتهم لأنه لا توجد سلطة قادرة على منعهم من القيام بذلك، وغالبا ما يؤدي المتشددون والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة العسكرية لاسيما في الحالات التي تكون فيها للجيش حرية التصرف في الشؤون المدنية دوراً في المشاركة في العنف خلال اللحظات الانتقالية من اجل ضمان نتيجة اكثر ملائمة لمصالحهم[1].

فبعد اسقاط نظام (البشير) بدا المجلس العسكري الانتقالي في التفاوض مع ممثلي قوى الحرية والتغيير، بعد ضغط شعبي من اجل الاتفاق على خطوات واجراءات تسليم السلطة، وذلك في ظل التباين في وجهات النظر بين الجانبين، حتى توصل الطرفان الى الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام 2019، وباستعراض مواد الوثيقة يمكن ملاحظة نمط العلاقات المدنية العسكرية التي حاولت رسم ملامحه، والتي سعت من خلاله الى تحقيق التوافق والتوازن بين الجانبين المدني والعسكري في مكونات السلطة بأضلاعها (الرئاسية التنفيذية والتشريعية)، فبالنسبة للسلطة الرئاسية فلقد اوضحت الوثيقة ان اجهزة الحكم تتألف من مجلس السيادة والذي يمثل راس الدولة، ومجلس الوزراء فهو يمثل السلطة التنفيذية العليا للدولة، ومجلس تشريعي يمتلك سلطة التشريع والرقابة على الجهاز التنفيذي، ويتكون مجلس السيادة من 11 عضوا وهم خمسة مدنيون تختارهم قوى اعلان الحرية والتغيير، وخمسة اخرون يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، اما العضو الحادي عشر يكون مدنيا يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى اعلان الحرية والتغيير، ويراس في الواحد والعشرين شهراً الاولى للفترة الانتقالية من يختاره الاعضاء العسكريون، اما في الثمانية عشر المتبقية من الفترة الانتقالية عضو مدني، وكذا الحال بالنسبة للسلطة التنفيذية فانها تتكون من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز عددهم العشرين يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى اعلان الحرية والتغيير ويعتمدهم مجلس السيادة عدا وزيري الدفاع

(1) لورين موني واخرون، مصدر سبق ذكره، ص1.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والداخلية اللذان يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة، وتختار قوى اعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه مجلس السيادة، اما السلطة التشريعية فهي تتكون بنسبة 67% ممن تختارهم قوى اعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33% للقوى الاخرى غير الموقعة على اعلان الحرية والتغيير والتي تتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى اعلان الحرية والتغيير والاعضاء العسكريين في مجلس السيادة[1].

وبعد الاستيلاء على السلطة قامت قوات الانقلاب من الجيش والقوات شبه العسكرية المتمثلة بـ(الدعم السريع)، وزعماء المتمردين السابقين (الحركات المسلحة)، بتغطية خطوتهم باعتبارها خطوة ضرورية لإنقاذ الفترة الانتقالية والتي اطلقوا عليها (اجراءات تصحيحية من قائد الجيش)، من خلال زعمهم ان كل ما يتطلبه الامر من اجل تحقيق الانتقال الديمقراطي هو وجه مدني جديد، وحكومة من التكنوقراط، الا انه وبعد كل هذه المدة التي مرت على الانقلاب لم يتم تحقيق اي منها[2]، فقد عمل نظام الانقلاب بكل جد على تعزيز سلطته، مما انهى فعلياً الانتقال الحقيقي الى الحكم المدني الديمقراطي، كما انه خلال سعيه من اجل استعادة السلطة واحتلالها فانه لم يتمكن من حشد الدعم الشعبي والحلفاء المدنيين، كما انه استعان بأنصار نظام البشير المخلوع[3].

بذلك نجحت السلطة الانقلابية في السودان من اعادة عسكرة الدولة سريعاً وتعزيز القوة السياسية والاقتصادية للجنرالات وحماية كتلة القوات المسلحة والميليشيات والجماعات شبه العسكرية (الدعم السريع)، بشكل فعال من المطالب المدنية بالمسائلة وتحقيق العدالة الانتقالية واصلاح قطاع الامن، ومع ذلك وبعيداً عن المصلحة المشتركة المتمثلة في انقاذ انفسهم وثرواتهم فان الاطراف الثلاثة في الانقلاب تختلف عندما يتعلق الامر بطموحاتها على المدى الطويل والوسائل المتاحة لتحقيقها هو التنافس على احتكار السلطة بالعنف ومن المرجح ان يؤدي الوصول الى الموارد والسيطرة عليها، الى تقويض الاستقرار ذاته الذي استخدمه نظام الانقلاب كذريعة للاستحواذ على السلطة[4].

وبالنتيجة تسعى النخبة السودانية الى ضمان المشاركة في تقاسم المسؤوليات بين المدنيين والعسكريين، وعدم انفراد اي طرف في السلطة ووجود ارادة حقيقية لاجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح

---

(1) اسراء احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2) أنيت هوفمان، **مازق الغرب في السودان**، (هولندا: المعهد الهولندي للعلاقات الدولية (كلينجيندايل)، 2022)، ص3.

(3) المصدر نفسه، ص5.

(4) أنيت هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص4.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بهدف تحقيق الصالح العام وتجنب المصالح الشخصية والاطماع السلطوية للطرفين، وهذا امر اكدت عليه بنود الوثيقة التي عكست نفس الوقت رغبة المؤسسة العسكرية السودانية في كسب ثقة اعضاء قوى اعلان الحرية والتغيير وهو ما تجلى في غلبة المكون المدني عددياً على المكون العسكري في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الانتقالي وكذلك مجلس الامن والدفاع، ووزير المالية، والقائد العام للقوات المسلحة، وفي خضم ذلك الحال لا يوجد حلول سهلة للازمة السياسية الحالية في السودان وعلى الرغم من انه يبدو بوضوح ان منع الجيش السوداني من لعب دور في السياسة الداخلية يجب ان يكون الهدف الاخير، الا ان الوصول الى ذلك يتطلب اتخاذ خطوات قوية من المؤسسات متعددة الاطراف الاقليمية والدولية وحلفاء السودان الدوليين، ومثل هذا الامر يتطلب الاعتراف بان الجيش لا يمكن قبوله كعنصر فاعل رئيسي او شريك حقيقي في عمليات الاصلاح، سواء في مجال حماية حقوق الانسان او في مجالات الاقتصاد والامن القومي، كما يجب ان يتمثل ضمان المشاركة الواسعة في اي مفاوضات سياسية جارية، وانهاء الافلات من العقاب على الانتهاكات ومنع تكرارها اولوية قصوى كنقطة انطلاق اساسية لعملية بناء الديمقراطية وسيادة القانون في السودان[1].

وفقا لما تقدم فيوجد هناك مجموعة من المحددات التي تسهم في تحديد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في السودان، تتمثل في الاداء الاقتصادي للحكومة، ومدى استجابتها للمطالب الاجتماعية وتمكن المؤسسات المدنية من تحقيق تنمية اقتصادية وانجازات يشعر بها المواطنون والى جانب العامل الاقتصادي يتطلب تحقيق التوازن بين المكون المدني والعسكري في السودان، وجود نوع من التوازن داخل اطار المؤسسات المدنية، يعتمد على مجمل توازنات القوى بين التيارات السياسية المختلفة، بحيث تستند عملية صنع القرارات على احترام وتطبيق الوثيقة الدستورية، والاستجابة لمتطلبات المواطنين والذين يتسمون بالتنوع بما يضمن توحد المجتمع والتفافه حول رؤية موحدة وهدف محدد[2].

فالنقاش حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، يعكس توجهات وتيارات مختلفة داخل المجتمعات، وهناك تحديات وفرص متنازع عليها تتعلق بطبيعة هذا الدور، فهناك من يؤكد على حياد المؤسسة العسكرية وتقديمها للدعم في مجالات الدفاع عن الوطن دون التدخل في الشؤون السياسية، وبالفصل الكامل بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، مما يجعل العسكريين مجرد تنفيذيين لأوامر

(1) اسراء احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) اسراء احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص5.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السلطة المدنية، بينما يشدد اتجاه اخر على أهمية دور المؤسسة العسكرية في الحروب والصراعات، مع الاعتراف بصعوبة تحقيق الفصل التام بين العسكري والمدني، ويرى أن هناك تكاملًا يمكن أن يكون مفيداً في بعض السياقات، ويعزز توافقاً أفضل بين المؤسسات المدنية والعسكرية.

وبغض النظر عن خصوصية الحالة السودانية الا انه يمكن القول بان الاتجاه الأفضل هو ما يقترح تقاسم المسؤوليات بين المدنيين والعسكريين، بحيث يتولى كلٌ منهما مهاماً محددة، ويعتمد هذا النموذج على التوافق والتفاهم بين القيادات المدنية والعسكرية، مع إقامة نظام مرونة يتيح التعامل مع التحديات بشكل فعال، بحيث تبرز قدرة المواطنين والنخبة السياسية على التوافق حول عمليات اتخاذ القرارات السياسية، وعليه يبدو في الحالة السودانية أن هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين الاستقرار والأمان الذي يجب توفيره من قبل المؤسسة العسكرية في بعض الحالات، وبين الحاجة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي يجب ان تؤديها المؤسسة السياسية في حالات أخرى، وتحديد هذا التوازن يمكن أن يكون قضية حساسة ويتطلب التفاوض والحوار المستمر بين جميع الأطراف المعنية، للوصول الى حالة الاستقرار والاتفاق على بناء الدولة.

ثالثاً: تأثير النزاع وغياب وظائف الدولة

يعاني السودان من النزاعات الداخلية وغياب وظائف الدولة، وقد أثر هذا الوضع على البلاد بشكل كبير في عدة جوانب هي:

1: غياب الاستقرار السياسي: لقد اجتمعت عوامل عديدة كان لها الدور الاكبر في ازمة الدولة في السودان، من أبرزها اشكالية الهوية، والتي كانت السبب الابرز في انفصال الجنوب عن السودان، فالهوية صنعت صراعاً على السلطة نابع من أطراف متجهة صوب المركز المهيمن على كل شيء، اذ تسبب الجزء المهيمن في افتقاد المكون القومي الذي يشكل منظومة القيم الانسانية وكنتيجة طبيعية برزت الاوضاع التفكيكية الراهنة .[1]

فضلاً عن ذلك كانت هيمنة الثقافة التقليدية وغياب الديمقراطية الصفة المصاحبة والمميزة لمسيرة جميع القوى السياسية التي استحوذت على السلطة، على الاخص العسكرية، والتي كلما اصطدمت بواقع

[1] بدر الدين امام، مصدر سبق ذكره، ص19.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ازمة حادة وانكشف الغطاء عن ضعفها، رجعت الى الشرعية الشعبية واعادة مسار الانتقال الديمقراطي، وفي بعض الاحيان تلجأ الى الحماية من قوة خارجية لها اجندتها، وفي الحالتين تكون النتيجة اهدار حقوق الشعب، وبذلك فان السمة التي غلبت على الانظمة الفردية التي كانت المسيطرة في السودان انهيار المنظومة الادارية والقضائية، وتفشي الفساد وضعف المؤسسات التشريعية، وكنتيجة لهذا التراجع اصبحت الدولة تسلطية بدلا عن دولة ديمقراطية، تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد يعقب ذلك تدخل الانظمة الاحادية تحت عباءة القوة المتسلطة الخارجية فتملي شروطها عليها، والتي غالبا ما تكون عكس رغبة شعوبها، وهذا بدوره يؤدي الى استمرارية الأزمات في بنية الدولة ومكوناتها[1].

على الرغم من تأكيد المجلس العسكري منذ مطلع عام 2019، على انه لا يحمل اي برنامج لحل مشكلات البلاد، واكد على استعداده لتسليم السلطة التنفيذية لحكومة يشكلها قادة الحراك، مع بقاء المجلس لكي يقوم بالمهام المتعلقة بحفظ الامن وتحقيق السلام خلال فترة انتقالية لعامين الا انه سرعان ما برز صراع ارادات بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير حول تشكيل وترتيبات الفترة الانتقالية ومهامها[2]، وكالعادة غالباً ما تبدأ الانظمة العسكرية عهدها بتعطيل الدستور وحكم القانون كما تحجر على الحريات العامة، وتحظر نشاط الاحزاب السياسية والنقابات العمالية المنتخبة، كما تعمل على تقييد حرية الصحافة، والعمل على قمع المعارضين المدنيين عبر القوة المفرطة بواسطة مختلف اجهزة الامن ~~والشرطة~~ والمحاكم الاستثنائية وتدابير الطوارئ والاحكام العرفية، فضلا عن توظيفها للقوات النظامية والاجهزة العدلية والخدمة المدنية لصالحها بدلا من مصلحة البلاد الوطنية، ولقد كان للأحزاب السياسية دور في قيام هذه الانظمة اما بصورة مباشرة من خلال التخطيط والتأييد والمشاركة بنسب متفاوتة، او بصورة غير مباشرة من خلال كونها احزاب قائمة على اللهث وراء المصالح الذاتية بعيدا عن معاني السلطة التي تتمثل في تحقيق الامن والتنظيم والرفاهية للشعب[3].

ان الحرب تجري للمرة الاولى داخل العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث وبعض المدن الأخرى بالبلاد، وبما ان العاصمة تعد مركز السلطة والحكم، من حيث وجود مقار الاجهزة والسلطات الرسمية، والمقار الرئيسة للشركات فان اندلاع الحرب في العاصمة ذات الكثافة السكانية العالية قد ادى الى ارتفاع

(1) بدر الدين امام، مصدر سبق ذكره ، ص20.
(2) خالد التيجاني انور، مصدر سبق ذكره، ص33.
(3) احمد سليمان ابكر، مصدر سبق ذكره، ص 93.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اعداد الضحايا، وحجم التدمير في البنى والهياكل التحتية والممتلكات العامة والخاصة، كما اصاب الدولة بحالة من الشلل وعمل على عزلها عن العالم الخارجي، فمع اندلاع النزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ عام 2022، سارعت العديد من الدول الى اجلاء بعثاتها الدبلوماسية ورعاياها من السودان، كما اغلقت سفاراتها، كما ان حروب المدن عادة ما تكون معقدة وصعبة الحسم[1].

ويعد عدم استيعاب الاحزاب السياسية السودانية لمفهوم الديمقراطية الذي يرتكز على الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة والكفاءة على المحسوبية والولاء لغير الدولة واللذان يؤديان بدورهما الى ضعف المؤسسات وتدني أداء اجهزة الدولة مع انتشار الفساد في كل هياكلها، وهو ما قاد الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والتي دفعت بدورها بعض قادة هذه الاحزاب بان يحرضوا الجيش على استلام السلطة، ومن ثم تأسيس نظام سلطوي تسعى الى كسب وده من قبل ذات الاحزاب التي تطمع في السلطة، في اشارة واضحة الى ان الديمقراطية عند هذه الفئة من الاحزاب تعني الحصول على السلطة ولو عبر بوابة الانظمة السلطوية، وما ان تحصل هذه الاحزاب على المناصب من خلال التصالح مع النظام السلطوي حتى تعود الى ممارسة فسادها المعتاد، فيفقد النظام ما يحظى به من شعبية نظير تحقيقه لقدر من الاستقرار والتنمية، ثم تدخل البلاد في حالة اضطراب قد تنتهي بانتفاضة توظفها ذات الاحزاب لصالحها من خلال تمسكها بشعارات (النضال) فيستكين لها الشعب، ويسلمها زمام الامور من خلال ديمقراطية زائفة تمكنها من تسلم هرم السلطة مرة بعد مرة[2].

وحتى نهاية عام 2023 لم يتم انشاء المؤسسات الديمقراطية التأسيسية الرئيسة التي تضمنتها الوثيقة الدستورية الى جانب المجلس التشريعي الانتقالي ومفوضية الانتخابات ومفوضية مكافحة الفساد، كما عملت السلطة الانقلابية على استبدال المسؤولين الحكوميين الجدد والاصلاحين بموالين للنظام السابق[3].

2: غياب الاستقرار الاجتماعي: ان التعدد الثقافي والاجتماعي لم يكن يشكل لوحة مبدعة في تاريخ السودان، انما اضحى يشكل آلة لهدم الدولة السودانية، ففي مدّة الـ25 عاما من سلطة حكومة الإنقاذ (1989 – 2015)، كانت الصراعات الداخلية القبلية قد تفوقت على جملة الحقب السابقة، حيث شهدت 75 صراعا وعنفًا دمويا قبليّا مقارنة بـ23 حالة صراع داخلي خلال الـ 60 عاماً السابقة لحكومة الإنقاذ[4]،

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

[2] احمد سليمان ابكر، مصدر سبق ذكره، ص96.

[3] أنيت هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص4.

[4] عبدة مختار موسى، "اثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 463، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، أيلول 2017)، ص45.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

نتيجة السياسات المجحفة التي اضرت بالسلم المجتمعي خلال مسيرتها الحديثة، وكمحصلة للغرائزية العسكرية والتي طغت بدورها على العقلانية والتجربة المستخلصة من عمر الدولة[1]، اذ ان دور النخبة السياسية الحاكمة في تصاعد الصراع القبلي كانت واضحة في السودان وخير دليل على ذلك، سياسات النخبة في دارفور بدءاً من حل الإدارة الأهلية دون تدرج أو سد الفراغ أمنياً وإدارياً بمؤسسات الدولة، ثم تسييسها للقبلية والتدخل بصورة غير محايدة في الصراع وما يتبع ذلك من استقطاب سياسي حاد لمكونات المجتمع بين الحكومة المركزية والحركات المسلحة ما أدى إلى تعقيد المشكلة واستدعاء التدخل الأجنبي وتحويلها إلى أزمة إنسانية ودولية[(2)].

ان المحاولات المتكررة التي بذلتها حكومة رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك" (قبل الاستقالة)، تمهيدا لطريق المسائلة والرقابة المدنية قد باءت بالفشل بعد استيلاء الجيش على السلطة، فقد اشتدت حملة الاعتقالات والقمع ضد المعارضة ووسائل الاعلام والنشطاء المؤيدين للديمقراطية وقادة المجتمع المدني، كما اعاد العمل بأمر الطوارئ والذي اعلنه قائد الجيش "عبد الفتاح البرهان" في الشهر التالي للانقلاب حيث منح من خلاله سلطة الاعتقال (سلطة انقاذ القانون) الى جهاز المخابرات العامة كما منح قوات الامن حصانة مؤقتة من التتبعات القضائية، فضلا الى ما تعرض له المدنيين من حملات القمع، وتعرض المستشفيات الى الهجوم والاغلاق امام طالبي الخدمات الطبية، ولايزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الانسان يتعرضون للاعتقال الذي بدوره يشكل تهديداً خطيرا للحقوق الاساسية من حرية للتعبير والتجمع السلمي، كما ان الصراع العنيف اخذ في التصاعد في المناطق المهمشة[3] وتفاقمت الانقسامات الاجتماعية في السودان، وتأليب النخبة المهيمنة سياسياً الواقعة على ولاية نهر النيل (مسقط رأس رئيس المجلس السيادي السوداني) ضد من يعيشون على أطراف الدولة السودانية الذين يمثلهم "محمد حمدان دقلو" المعروف بـ"حميدتي" قائد الدعم السريع[(4)].

3: تدهور الاستقرار الاقتصادي: تعد الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي خرجت عن سيطرة السلطة انعكاسا لازمة سياسية مستدامة وأكثر عمقا تتصل بطبيعة بنية النظام نفسه الذي سيطر على السلطة

---

(1) بد الدين امام، مصدر سبق ذكره، ص19.

2 () عبدة مختار موسى، مصدر سبق ذكره.

(3) أنيت هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص5.

(4) مجموعة مؤلفين، **التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة**، (لندن: جامعة soas ومركز ريدريس لقانون حقوق الانسان، 2022)، ص23.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لثلاثة عقود واثبت عجزا في قابليته للتطور واحداث تغيير دستوري وسياسي يمكن ان يسهم في تحقيق تحول تدريجي يجنب البلاد مشقة مسار التغيير الثوري الحتمي بكل تعقيداته[1].

فمنذ اندلاع الازمة السودانية لم يشهد المجال الاقتصادي اي تطور يذكر، بل ازداد سوءا مع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، فقد تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين كما استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، وانخفضت قيمة العملة المحلية[2].

وبغياب عامل الاستقرار الاقتصادي اكدت مؤشرات الاقتصاد الكلي الى ان الاصلاحات الاقتصادية صعبة ولكنها ضرورية وكانت قد بدأت بها الحكومة الانتقالية بتكلفة عالية جدا، وكان عامة السودانيون يأملون في رؤية إصلاحات واعدة تترجم الى ظروف معيشية ميسرة، الا ان الانقلاب خيب آمال السودانيين، اذ انخفضت الصادرات بنسبة 85%، كما كشف نظام الانقلاب جهوده لتعزيز قوته الاقتصادية من خلال استغلال الموارد لصالحه، ومن خلال كليبتوقراطية[3]، تسيطر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على اجزاء كبيرة من الاقتصاد وتهريب الذهب والموارد الاخرى الى خارج البلاد، بالإضافة الى فرض الضرائب على المواد والخدمات الاساسية على غرار الغاز المنزلي والرعاية الصحية، لقد ادى الانقلاب الى عزل السودان مرة اخرى عن النظام المالي الدولي والذي ناضلت الحكومة الانتقالية جاهدة لإعادة الارتباط به[4].

ان الخدمات الاقتصادية في السودان قد وصلت الى مستوى متدهور، فالبلاد تعاني من ندرة في المواد الاساسية، الانهيار في كافة القطاعات المالية وهذا يبدو واضحا من خلال تدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية، فضلا عن التخبط في اتخاذ القرارات في شتى المجالات[5].

ومما زاد من تدهور الاوضاع الاقتصادية الضغوط التي مارسها الغرب من خلال تعليق المساعدات المالية والتي تقدر قيمتها بقرابة 700مليون دولار، وتجميد حزمة كانت مخصصة لتخفيف

---

(1) خالد التيجاني نور، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي 2022– 2023 لبنان، العراق، السودان: ازمات الموجة الثانية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص155.

(3) الكليبتوقراطية، مصطلح يراد تفسيره بكونه تعبيراً عن نظام حكم يشوبه الفساد ونهب الثروات العامة، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص656.

(4) أنيت هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص5.

(5) احمد سليمان ابكر، مصدر سبق ذكره، ص94.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عبء الديون الخارجية بقيمة 56 مليار دولار في اطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتحرك العام من قبل الحكومات الغربية المانحة لوقف جميع المساعدات المالية والتنموية مع الحكومة العسكرية مؤقتاً[1]، كما ساهمت الحرب الدائرة بين طرفي النزاع ايضا في تعطيل قسري لقطاع البنوك، ما ادى الى عدم السيطرة على سعر الصرف، ليبقى الاثر غير الرسمي على العملة غير واضح فقد انخفضت قيمة العملة السودانية امام الدولار من450 جنيها في شهر مايو 2022 الى 559 جنيها مقابل الدولار الواحد في ابريل 2023، وتستمر قيمة العملة السودانية بالهبوط، هذا بدوره دفع عدد من المؤسسات المالية الدولية الى التحذير من ان تصاعد النزاع في السودان سيترك اثاراً سلبية على التصنيفات الائتمانية لها وللدول المجاورة، وكذلك بنوك التنمية متعددة الاطراف التي تقرض السودان، وفي حالة انحدار الصراع الى الحرب الاهلية طويلة الامد فان ذلك سيؤدي الى تدمير للبنية التحتية الاجتماعية والمادية الذي بدوره سيكون له عواقب اقتصادية دائمة[2] ونتيجة حالة عدم الاستقرار وانعدام الامن فقد ادى ذلك الى ان تكون الاجواء غير مؤهلة للاستثمار بل حتى الى هجرة المستثمرين الى خارج السودان.

وعلى الرغم من كون السودان بلد زراعي الا انه بدا يعاني من نقص شديد في الغذاء، فقد تأثر قطاع الزراعة نتيجة الاوضاع الامنية السيئة، حيث تحتاج الزراعة الى الاستقرار الامني، بالاضافة الى ذلك فان السودان يعتمد على تصدير اللحوم والمواشي الى الخارج لتوفير النقد الاجنبي، الا ان النزاع المسلح عمل على تعثر جميع الصادرات والواردات الى السودان، وهذا بدوره سوف يؤدي الى مزيد من التدهور للأوضاع الاقتصادية في البلاد[3].

رابعاً: مشاهد احتمالية لمستقبل الدولة في السودان

وفقا لما تقدم فقد ظلت مسائل تعريف الهوية وعدم القدرة على استيعاب التنوع المتعدد الابعاد، والعلاقة بين الدين والدولة وصراع المركز والهامش، والطائفية والقبلية، والتنازع على السلطة بين المدني والعسكري، والتنافس ما بين الاجندة الاجنبية والارادة الوطنية، كل هذه الثنائيات المتصارعة في الحياة السياسية السودانية ظلت العامل الاساس في الجدل حول تشكيل مستقبل السودان، ومع استمرار النزاع

(1) أنيت هوفمان، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) جيهان عبد السلام عباس، تداعيات الحرب على الاقتصاد السوداني ودول الجوار، مركز فاروس للدراسات الاستراتيجية، متاح عبر الرابط: https://pharostudies.com/?p=13531

(3) شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023 الاسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، 2023، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=89586.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الذي اندلع في 15 من ايار من عام 2023، وكنتيجة لعدم قدرة اي من الاطراف حسم النزاع لصالحه، وفي ظل ما يشوب الموقف العسكري من غموض من حيث لا يعلم من يسيطر على ماذا، على الاخص في ظل التضارب الشديد في البيانات والتصريحات الصادرة، فان مستقبل النزاع بحسب معطيات الوضع الراهن تتركز في احد الاحتمالات التالية:

1: استنزاف طويل الامد يؤدي الى ابقاء الحرب لمدة اطول

قد يؤدي استمرار النزاع في السودان الى الابقاء على النزاع الداخلي المسلح مدة طويلة، والذي قد يعكس في ظاهره عمق الخلافات بين الاطراف المتنازعة والجماعات المسلحة في الخرطوم او غيرها من المناطق في السودان، كما انها تكشف التدخلات الخارجية ولعبة المصالح التي تمارس على الأرض[1] ان الحرب تجري هذه المرة بين اكبر قوتين عسكريتين في السودان (الجيش وقوات الدعم السريع)، ونظرا للإمكانيات العسكرية التي يمتلكها كل طرف، فان هذا يعزز احتمال استمرار الحرب لفترة زمنية طويلة، الامر الذي يجعل من تداعياتها كارثية على الدولة والمجتمع[2].

ان انزلاق الصراع في السودان الى حرب اهلية له انعكاسات سلبية ليس فقط على الداخل السوداني، فهو قد ينذر بتهديد بالنسبة لدول الجوار (مصر، ليبيا، اثيوبيا، افريقيا الوسطى، واريتيريا)، والتي هي في الاساس دول تعاني من ازمات مختلفة سياسية واقتصادية، وتتشابك مع عدة قضايا اقليمية، تمتد عبر السودان مثل أزمة سد النهضة، بالإضافة الى احتمالية تصاعد النشاط الارهابي على الحدود[3].

وما يعزز من احتمالية استمرارية الحرب لفترة طويلة هو عدم قدرة اي طرف على حسم النزاع لصالحه، ويرجع السبب في ذلك الى طبيعة وخصوصية ميزان القوة بين الطرفين، مما يمكنهما من مواصلة القتال لفترة اطول، فاذا كان الجيش يمتلك التفوق من حيث سلاح الطيران والمدفعية وغير ذلك، فان قوات الدعم السريع تمتلك القدرة على المناورة وسرعة الحركة باعتمادها على الاسلحة الخفيفة والمتوسطة[4].

---

(1) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، الصراع في السودان امام خطر الانزلاق الى حرب ممتدة، متاح عبر الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8364

(2) حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

(3) احمد عسكر، "الجوار القلق مخاطر التداعيات الاقليمية للصراع في السودان، الملف المصري: الصراع في السودان خريطة المصالح والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 107، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023)، ص31.

(4) حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي حالة استمرار النزاع لمدة طويلة من الزمن فمن الممكن ان يؤدي الى نشوب حرب اهلية خاصة في ظل عمق الانقسامات الراسية للمجتمع السوداني من ناحية، وارث الحروب الاهلية الممتدة التي شهدتها البلاد من ناحية أخرى، فمن المحتمل انه عندما يتقدم طرف على الاخر بسبب استنزاف موارده، سوف يدفع بالطرف المهزوم الى احتلال مواقع جديدة يستطيع من خلالها اعادة حشد موارده ورفع معنويات جنوده، مما يفجر الصراع في مناطق جديدة خارج ساحة القتال الاولى[1].

ويقوم هذا الاحتمال على عدة عناصر منها غياب سلطة مركزية مدنية، حيث لا توجد حكومة في السودان منذ الانقلاب الذي قاده "عبد الفتاح البرهان" ضد المكون المدني في السلطة الانتقالية ممثلا في حكومة "عبد الله حمدوك" في 2021/10/25، وانشغال مجلس السيادة الانتقالي بالنزاع مع قوات الدعم السريع، وتصدع اجهزة الدولة ومؤسساتها بسبب الحرب وما ترتب عليها من انعدام للأمن، كما ان استمرار الحرب لمدة طويلة من شأنه ان يعمل على تدخل قوى قبلية وعرقية وميليشيات مسلحة وتنظيمات سياسية لدعم هذا الطرف او ذاك، كما ان حركات التمرد المسلحة والتي كان من المتوقع دمج العديد منها في الجيش السوداني قد تنشط من جديد، وقد يتمكن بعضها من فرض سيطرته على بعض المناطق السودانية، خاصة وان القوتين اللتين كانتا تتعاونان لمواجهة هذه الحركات قد تحولا الى عدوين لدودين وانخرطا في حرب استنزاف طويلة الامد[2].

ان احتمالية استمرارية الحرب لفترة طويلة يعد امرا كارثيا بالنسبة للسودان، حيث سيفضي الى حالة من الفوضى الامر الذي سيقود الى تصدع الدولة وتمزقها على غرار ما حصل في اليمن والصومال، من حيث انعدام وجود السلطة المركزية، كما من الممكن ان تصبح اجزاء من اقليم الدولة تحت سيطرة الميليشيات والحركات المسلحة، كما ان استمرار امد الحرب لفترة طويلة من شانه ان يفاقم من تردي الوضع الانساني بسبب حجم الدمار في البنية التحتية، وهذا ادى بدوره الى ازدياد عمليات النزوح الجماعي، فضلا عن تحويل البلاد الى ساحة للاستقطاب الاقليمي والدولي، وقد يكون له تداعيات سلبية على دول الجوار الاقليمي[3].

---

(1) عمر خان، "ماذا لو توقف القتال المسلح في السودان.. السيناريوهات المحتملة"، السياسة الدولية، متاح عبر الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19648.aspx.

(2) حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

(3) حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، وبخصوص ذلك عبر رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك بقوله "اذا كان السودان سيصل الى نقطة حرب اهلية حقيقية فان سوريا واليمن وليبيا ستكون مجرد مبارزات صغيرة" ينظر: حمدوك: اندلاع حرب أهلية في السودان سيشكل كابوساً للعالم، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، مُتاح على الرابط: . https://www.aawsat.com/home/article/4302171

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2: استمرار عدم الاستقرار السياسي من خلال توقف النزاع لفترة ثم تجدده بين الحين والاخر

تفرض سرعة وتيرة القتال المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان مؤشرات سلبية على مدى قابلية الطرفين لقبول الدعوات بوقف اطلاق النار المؤقت، والجلوس من اجل التفاوض على اتفاقية سلام تنهي الصراع المتعدد الابعاد، في ظل دعوة الفاعلين الاقليمين الرئيسين الى السلام، يعد هذا الاحتمال الاكثر قبولاً ونجاحاً، على الاخص في ظل استمرار غياب العوامل التي تجبر الطرفين على القبول بوقف دائم لأطلاق النار، والدخول في مفاوضات جادة للتوصل الى حل سياسي شامل، فضلا عن عدم قدرة اي منهما على تحقيق نصر حاسم قد يضع نهاية للنزاع، فمن المرجح ان يصبح العنف اقل حدة، خاصة في حالة انهاك قوات الطرفين، وتقلص الموارد والامكانات اللازمة لكل منهما[1].

ان السودان لن يعرف استقرار طويل الامد حتى بعد اجتيازه حقبة الدعم السريع، مالم يتم حكمه من قبل نخبة سياسية تعمل وفق مبادئ الحكم الرشيد تتجلى بها مظاهر الديمقراطية والنزاهة والشفافية واحترام حقوق الانسان[2]، ومما يعزز من نجاح هذا المشهد هو ان العلاقة ما بين "عبد الفتاح البرهان" (قائد الجيش)، وبين "حمدان حميدتي" (قائد الدعم السريع)، قد وصلت الى مستوى من الاستقطاب والقطيعة وبالتالي انعدام الحوار وعدم تقديم اي تنازل، وهذا ما يعزز من فكرة الاحتكام الى السلاح، وتجدد النزاع بين فترة واخرى[3].

3: حالة اللايقين

إن تداخل الديناميكيات السياسية الداخلية في السودان والمخاوف الأمنية الإقليمية والمصالح الدولية في البلاد ستحدد في نهاية المطاف المدى الزمني للأزمة الحالية، الا ان خطر استمرار الأزمة قائما إذا قدم الشركاء الدوليون (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا) دعما سياسيا وماليا وعسكريا للطرفين المتحاربين لتعزيز مصالحهم، بدلا من استخدام نفوذهم للوصول إلى تسوية سياسية في ظل وجود مصالح متشابكة ومتضادة للعديد من الفاعلين الدوليين المتنافسين، وهو الأمر الذي يهدد بإطالة مدى الحرب على المديين المتوسط والطويل، وعلى الرغم من أن مستويات الدعم من مختلف الدول لا تزال غير

(1) حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

(2) السودان من الازمة الى الحرب بين شريكي المكون العسكري، ندوة مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5627.

(3) سيدي احمد ولد الامير، مصدر سبق ذكره.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

واضحة، الا ان هناك مخاوف من أنها قد تدعم الأطراف المتحاربة وبذلك فان السودان سيخاطر بالانزلاق إلى حرب بالوكالة من خلال ان تدعم دول مختلفة الطرف الذي يحقق مصالحها على نحو أفضل ومن المرجح أن يقوض هذا السيناريو "الأمن الإقليمي" في هذه المنطقة المستهدفة والمعرضة لأنشطة الجماعات المسلحة عبر الحدود.

ويبدو من حالة اللايقين التي يتضمنها هذا المشهد الاحتمالي انه بالإمكان للخروج من حالة النزاع في السودان عبر نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الافريقي لمعالجة الصراعات القائمة وهذا امر مهم، الا انه لا يكفي للتصدي للتحديات المستقبلية[1]، فجهود حفظ السلام يجب ان تكون بتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والعمل على تحقيق الاستقرار وحفظ السلام في السودان، ويجب ان تشمل جهود حفظ السلام تحقيق المصالحة وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة وتعزيز الثقة بينهم، كما يجب ان تهدف جهود حفظ السلام أيضاً إلى توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد، وبخصوص معالجة التحديات المستقبلية والتصدي لها، فتشمل تلك التحديات الاستمرار في القتال والاشتباكات المسلحة، وصعوبة تحقيق المصالحة الشاملة بين الأطراف المتنازعة.

الخاتمة والاستنتاج:

نخلص من كل ما سبق ان محصلة الانظمة العسكرية التسلطية والتي هيمنت على السلطة في السودان كانت انهيار اهم مرتكزات بناء الدولة السودانية الحديثة، فالحكومات العسكرية استخفت بالدستور، واهدرت المنظومة الادارية، ان اي حكومة استمدت شرعيتها من قوة السلاح ولم تستطع حتى الان اعطاء البديل لحكم رشيد او خلق نهضة معتبرة، كما انها تعجز عن استيعاب الهوية الثقافية المتباينة في البلاد، وهي تعمد الى الغاء العهود والمواثيق بصورة متغطرسة، وهي تكون قد رهنت نفسها للخارج مقابل سحقها للقوى السياسية الاخرى، هذا بدوره يعكس مدى افتقارها للمكون الفكري الراسخ او الحاجة الشعبية لقيامها بالخروج عن الشرعية الانتخابية، لاسيما انها انهت مؤسسات الدولة العامة، ورفعت يدها عن دعم المواطن، كما انها قطعت صلة الحاكم بالمحكوم كجهة رقابية، مما رفع وتيرة الفقر واللجوء الامر الذي يؤكد على الاحادية في القرار.

---

[1] جيلبرت خادياجالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، سلسلة دراسات عالمية، العدد86، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص9، 2009.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن اجل تحقيق نوع من الاستقرار فلا بد من دمج مجموعة من الجهات الفاعلة في الحكم في النظام السياسي وتجنب تقويض مصادر الشرعية الحالية، هذا يساعد في ضمان بناء السياسات والهياكل السياسية الجديدة على التقاليد المحلية التي تعزز السلام والتسامح، كذلك لابد من توسيع الخدمات العامة وايجاد حوكمة اكثر استجابة التي تعد حلول حاسمة لإيقاف العنف، ويمكن القيام بذلك من خلال زيادة قدرة الدولة او من خلال اقامة شراكات جديدة مع مقدمي خدمات الحكم غير الرسميين.

النتائج

من خلال وصف النزاع في السودان، يبدو أن الأنظمة العسكرية التسلطية قد تسببت في تدهور البنية الدولية والمؤسسات الحكومية في البلاد، ويمكن تلخيص بعض النتائج التي خلصنا اليها بالاتي:

1. **التهاون بالدستور والمنظومة الإدارية:** الحكومات العسكرية ونتيجة لتجاذبها على السلطة تجاوزت القوانين والدستور، مما أدى إلى فقدان الاستقرار السياسي والقانوني، ومن ثم أدى الى انهيار كامل لوظائف الدولة.
2. **عجز عن توفير بديل فعّال:** الحكومات العسكرية لم تستطع تقديم حلاً فعّالاً للحكم الرشيد أو تحفيز نهضة اقتصادية واجتماعية، فبقيت الدولة في حالة ضمور وعجز عن أي تطور ونمو.
3. **عدم قدرة على استيعاب التنوع الثقافي:** فشلت الحكومات سواء المدنية ام العسكرية في التعامل مع التنوع الثقافي في السودان، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين الفئات المتنوعة، وظهور متلازمة عدم الاستقرار والاندماج المجتمعي داخل الدولة مما افقدها اهم وظيفة من وظائفها.
4. **التورط في الشؤون الخارجية بتكلفة داخلية:** الرهان على الدعم الخارجي تسبب في فقدان الاستقلالية والتبعية الخارجية، وهذا اهم ثمن دفعته الدولة نتيجة سياسات التجاذب على السلطة.
5. **تدهور الوضع الاجتماعي:** قطع الحكومات العسكرية صلة الحاكم بالمحكوم، أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر والهجرة والأزمات الانسانية.
6. **فقدان الشرعية الانتخابية:** عدم وجود شرعية انتخابية يعني فقدان الحكومات العسكرية للدعم الشعبي اللازم، وهذه نتيجة منطقية لتجاذب السلطة وحالة اللادولة التي تعيشها السودان.
7. **استنزاف المؤسسات العامة:** وفقدان الخدمات الأساسية وزيادة الانقسامات في المجتمع، حالات واقعية لأعراض ضمور الدولة في السودان نتيجة تجاذبات السلطة من قبل الأطراف المتحاربة والتي تمثل اهم مؤسستين امنيتين هما قوات الجيش، وقوات الدعم السريع.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. A group of authors, Democratic Transition in Sudan to Support Life, (London: SOAS University and REDRESS Center for Human Rights Law, 2022).
2. A group of authors, Strategic Report 2022-2023 Lebanon, Iraq, Sudan: Crises of the Second Wave, (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2023).
3. Abda Mukhtar Musa, "The Impact of Tribalism on Political Stability in Sudan: The Case of Darfur," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, No. 463, (Beirut: Arab Center for Unity Studies, September 2017).
4. Abdul Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Part Five, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1999.
5. Ahmed Al-Shouri Abu Zaid, "The Negotiated Transition in Sudan... Circumstances, Circumstances, and Future Challenges 2019_2020," Journal of Politics and Economics, Issue 8, (Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, 2020).
6. Ahmed Amal Muhammad, "Comprehensive power sharing and its impact on the political transition in Sudan," Journal of Politics and Economics, No. 14, (Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, 2022).
7. Ahmed Askar, "The Anxious Neighborhood, the Risks of the Regional Repercussions of the Conflict in Sudan, The Egyptian File: The Conflict in Sudan, a Map of Interests and Challenges," International Politics Journal, No. 107, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2023).
8. Ahmed Suleiman Abkar, "The State of Political Instability in Sudan between Democracy and Authoritarianism," Journal of African and Nile Basin Studies, No. 17, (Berlin: Arab Democratic Center, 2022).
9. Al Jazeera Encyclopedia, Hassan Al-Turabi...the Sudanese thinker, innovator, and politician, International Information Network (Internet), at the electronic link: https://www.aljazeera.net/encyclopedia.
10. Annette Hoffman, The West's Predicament in Sudan, (Netherlands: Netherlands Institute for International Relations (Clingendael), 2022).

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

11. Badr al-Din Imam, Sudan and the Problem of Construction and Instability, (Cairo: Gezirat al-Ward Library, 2017).
12. Future Center for Research and Studies, The conflict in Sudan is at risk of sliding into a prolonged war, available at the link: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8364.
13. Gilbert Khadiagala, East African Security and the Legacy of Fragility, Global Studies Series, Issue 86, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.
14. Hamdok: The outbreak of civil war in Sudan will constitute a nightmare for the world, the London-based Asharq Al-Awsat newspaper, available at the link: https://www.aawsat.com/home/article/4302171.
15. Hassanein Tawfiq Ibrahim, The War in Sudan: Dark Scenarios and Disastrous Repercussions, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, available at the website link: https://acpss.ahram.org.eg/News/20918.aspx.
16. Israa Ahmed Ismail, Civil-Military Relations and Democratic Transition in Sudan, (Cairo: Information and Decision Support Center of the Egyptian Council of Ministers, 2021).
17. Jihan Abdel Salam Abbas, The Repercussions of the War on the Sudanese Economy and Neighboring Countries, Pharos Center for Strategic Studies, available at the link: https://pharostudies.com/?p=13531.
18. Khaled Al-Tijani Nour, "The Sudanese Uprising: Opportunities for Transformations and Challenges of an Alternative," Labab Journal for Strategic and Media Studies, No. 3, (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2019).
19. Lauren Mooney et al., Supporting Peaceful Political Transitions: Key Conflict Trends and Lessons Learned for Promoting Peace, (Washington: International Republican Institute, 2023).
20. Omar Khan, "What if the armed fighting stopped in Sudan...possible scenarios," International Politics, available at the link: https://www.siyassa.org.eg/News/19648.aspx.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

21. Sayed Siddiq, Forgotten Revolutions: The Other Image of Sudanese History, available at the link: https://revsoc.me/wp-content/uploads/2023/04.
22. Shaima Farouk, The Escalation of War in Sudan 2023, Causes and Repercussions, Arab Democratic Center, 2023, available at the link: https://democraticac.de/?p=89586.
23. Sidi Ahmed Ould Al-Amir, The Battle of the Sudanese Army and the Rapid Support Forces, Connotations and Context, available at the website link: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5615.
24. Sudan from crisis to war between the two partners in the military component, Al Jazeera Center for Studies symposium, available at the link: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5627.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/